مراجعة

مبادئ الاقتصاد الجزئي

المستوى الثاني – تخصص المحاسبة

عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- إعداد وتنسيق -

صادق سعيد

- المصادر-

تفريغ الحلقات المسجلة لـ مودي

تفريغ المحاضرات الحية للأخت سارة الناصر ١٤٣٥/١٤٣٦هـ

" تم التحديث في ربيع الأول ١٤٣٧هـ"

مقدمة عامة

*** تعريف علم الاقتصاد :**

هو فرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة .

*** فروع علم الاقتصاد :**

١. التحليل الاقتصادي الجزئي (الاقتصاد الجزئي) : هو فرع يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية، مثل سلوك المنتج كفرد وسلوك المستهلك كفرد .

٢. التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) : هو فرع يهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى الدولة، مثل الطلب الكلي على جميع السلع والخدمات .

*** الحاجة الإنسانية وخصائصها :**

الحاجة الإنسانية هي حرمان يحتاج إلى إشباع بأحد وسائل الإشباع مثل الطعام والملبس والترفيه وغيرها، وخصائصها :

١. التعدد : أي أن الحاجات والرغبات كثيرة كالطعام والملبس والسكن وغيرها .

٢. التنافس : أي أن الحاجات والرغبات تتنافس فيما بينهما حول المواد المحدودة، كالرغبة في شرب الشاي والرغبة في شرب القهوة .

٣. التكرار : أي تكرار الحاجات بعد كل إشباع كالطعام .

٤. التجدد : أي ظهور حاجات جديدة مع تغير الرغبة أو الذوق .

٥. التكامل : أي أن الرغبات تتماشى مع بعضها البعض كإشباع رغبة الشاي مع إشباع رغبة السكر .

٦. القابلية للإشباع : أي اختلاف الطاقة الإشباعية من فرد لآخر .

٧. النسبية : أي أن الحاجات الإنسانية تختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر .

*** الموارد الاقتصادية :**

هي كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان، وهي محدودة أو نادرة (موجودة ولكن بشكل غير كافٍ لتلبية حاجات البشر الحالية و المستقبلية)، والثمن قياس للندرة .

*** السلع وأنواعها (أقسامها) :**

تُستَخدَم الموارد في إنتاج السلع Goods (كالطعام والملابس) والخدمات Services (كالتعليم والنقل) المختلفة لإشباع حاجات الإنسانية، وتنقسم السلع إلى :

١. السلع الاقتصادية (توجد بكميات قليلة في الطبيعة) والسلع الحرة (توجد بكميات كبيرة في الطبيعة).

٢. السلع الضرورية (تشبع حاجات الإنسان البيولوجية الضرورية) والسلع الكمالية (يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها غير ملحة).

٣. السلع العادية (جودتها عالية ويزيد الإقبال عليها مع ارتفاع الدخل) والسلع الدنيئة (الرديئة) (جودتها منخفضة ويقل الطلب عليها مع ارتفاع الدخل).

٤. السلع الفانية (تشبع مرة واحدة كالطعام) والسلع المعمرة (تشبع مرات عديدة كالملابس).

٥. السلع المكملة (لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى كالشاي والسكر) والسلع البديلة (يمكن إحلال أحدها محل الأخرى كالشاي والقهوة).

٦. السلع الاستهلاكية (تستهلك مباشرة كالملابس) والسلع الرأسمالية (تستهلك بطريقة غير مباشرة كالآلات والمعدات).

*** المشكلة الاقتصادية :**

جانبَي المشكلة الاقتصادية :

أ) الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة .

ب) الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة ونادرة (ندرة نسبية وليست مطلقة) .

*** التساؤلات الاقتصادية (الأسئلة الأساسية) التي تواجه المجتمع لحل المشكلة الاقتصادية :**

١. ماذا ننتج ؟ لتحديد السلع التي يحتاجها المجتمع .

٢. كيف ننتج ؟ لتحديد طريقة الإنتاج .

٣. لمن ننتج ؟ لتحديد كيفية توزيع الإنتاج .

*** الأنظمة الاقتصادية وعلاجها للمشكلة الاقتصادية :**

١. النظام الاقتصادي الرأسمالي : يعطي حرية اقتصادية للفرد، ويعيب عليه سيادة الاحتكار وتوجيه الموارد لإشباع رغبات الأغنياء .

٢. النظام الاقتصادي الاشتراكي : يجعل الدولة تمتلك الموارد، ويعيب عليه القضاء على الإنتاج والإبداع وترتيب الأولويات لإشباع رغبات المخططين .

٣. النظام الاقتصادي المختلط : يجمع بين الرأسمالي والاشتراكي .

٤. النظام الاقتصادي الإسلامي : هو نظام مستقل وليس من وضع البشر كبقية الأنظمة، وعالج الندرة وهذب الحاجات وعالج المشكلة الاقتصادية كما يلي :

- المحافظة على الموارد .
- تنمية وتطوير الموارد (الحث على إقامة المرافق العامة-عمارة الأرض-صيانة الموارد-موارد باطن الأرض ملكية عامة-حفظ الأصول المنتجة).
- حرية السوق (الأصل عدم التسعير-الأصل عدم الاحتكار-النهي عن تلقي الركبان) .
- تكييف الحاجات وعدم المبالغة في الرغبات (الاقتصار على الطيبات-النهي عن الإسراف) .
- الاستعانة بالتقوى والدعاء .

السوق

*** تعريف السوق :**

هو التقاء البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع .

*** عوامل تؤثر في مقدرة المنشأة في التأثير في السعر (أي ما الذي يؤثر على ارتفاع أو انخفاض السعر) :**

١. تجانس السلعة (تشابه السلعة) .

٢. عدد البائعين والمشترين .

*** أنواع الأسواق بناءً على العوامل المؤثر في السعر:**

١. سوق المنافسة الكاملة (المنافسة التامة) : خصائصه (كثرة البائعين والمشترين-تجانس السلع-حرية الدخول والخروج من السوق-العلم بأحوال السوق) .

٢. سوق الاحتكار التام : خصائصه (منتِج واحد للسلعة-المنتِج يبيع سلعة لا مثيل لها في السوق-عدم إمكانية دخول منتِجين آخرين) .

٣. سوق المنافسة الاحتكارية : خصائصه (كثرة المنتِجين البائعين-تماثل السلع مع شيء من التمايز-حرية الدخول والخروج من السوق) .

٤. سوق احتكار القلة : خصائصه (قلة المنتِجين وكلهم يؤثرون على السعر-السلع متماثلة أو متنوعة-يستأثر المنتِجين نسبة كبيرة من الإنتاج ويؤثرون على بعض).

الطلب Demand

*** تعريف الطلب :**

هو الكميات من السلعة أو الخدمة التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها عند مختلف الأسعار (الرغبة والقدرة من شروط الطلب).

*** القانون العام للطلب :**

هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة نفسها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

*** الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب :**

التغير في الكمية المطلوبة هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى مع ثبات العوامل الأخرى .

التغير في الطلب هو انتقال المنحنى بأكمله إلى اليمين أو اليسار بسبب العوامل المؤثرة الأخرى عدا سعر السلعة .

*** محددات الطلب (العوامل المؤثرة في الطلب) :**

١. سعر السلعة : العلاقة بينه وبين الطلب على السلعة عكسية .

٢. دخل المستهلك : العلاقة بينه وبين الطلب على السلعة طردية (إذا كانت السلعة عادية) وعكسية (إذا كانت السلعة رديئة) .

٣. أسعار السلع الأخرى : العلاقة بينها وبين الطلب على السلعة طردية (إذا كانت السلع الأخرى بديلة) وعكسية (إذا كانت السلع الأخرى مكملة) .

٤. التوقعات : توقع المستهلكين زيادة سعر السلعة في المستقبل يرفع الطلب عليها قبل الزيادة، والعكس بالعكس .

٥. الذوق أو تفضيلات المستهلكين : تفضيل المستهلكين للسلعة يرفع الطلب عليها، والعكس بالعكس .

٦. عدد السكان : زيادة عدد السكان يزيد الطلب على السلعة، والعكس بالعكس .

٧. السياسات الحكومية (الضرائب والرسوم والإعانات) : فرض الضرائب أو الرسوم يقلل الطلب على السلعة، ومنح الإعانات والدعم يزيد الطلب على السلعة.

*** دالة الطلب السعرية :**

هي العلاقة الرياضية التي توضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وبين ثمنها (سعرها)، وهي علاقة عكسية :

$Q_d = a - bp$ ، حيث أن : Qd الكمية المطلوبة من سلعة، و p سعر السلعة، و a,b ثوابت، ونلاحظ أن : $b = \frac{Q_d - a}{p}$

*** تعريف المرونة السعرية :**

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة للتغير في سعر السلعة .

*** أنواع مرونة الطلب :**

١. مرونة الطلب السعرية : توضح درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة .

٢. مرونة الطلب الدخلية : توضح درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل .

٣. مرونة الطلب المتقاطعة (التقاطعية) : توضح درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة الأخرى .

*** تعريف مرونة الطلب السعرية :**

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها .

*** قانون مرونة الطلب السعرية :**

$E_p = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P1}{Q1}$ ، حيث أن : Ep مرونة الطلب السعرية، و ΔQ تغير الكمية، و ΔP تغير السعر، والناتج سالب دائماً لأن العلاقة عكسية .

*** حالات مرونة الطلب السعرية (بعد استخراج النتيجة) :**

١. طلب عديم المرونة : إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي صفر .

٢. طلب غير مرن : إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أقل من واحد .

٣. طلب متكافئ المرونة : إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي واحد .

٤. طلب مرن : إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية أكبر من واحد .

٥. طلب لا نهائي المرونة (تام المرونة) : إذا كانت القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية تساوي ما لا نهاية .

*** العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية (عوامل تؤدي إلى تغيير في نسبة الإستهلاك) :**

١. أهمية السلعة ومدى ضرورتها للمستهلك : السلع الضرورية مرونة طلبها أقل (كالأرز) والسلع الكمالية مرونة طلبها أكثر (كالفواكه) .

٢. مدى توافر بدائل للسلعة : السلع التي لها بدائل مرونة طلبها أكثر (كالملابس) والسلع التي ليس لها بدائل مرونة طلبها أقل (كالبنزين) .

٣. نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل : السلع التي تستهلك نسبة كبيرة من الدخل مرونة طلبها أكثر (كالسيارات)، والعكس بالعكس (كالملح) .

٤. تعدد استعمالات السلعة : السلع متعددة الاستخدامات مرونة طلبها أكثر، والسلع وحيدة الاستخدام مرونة طلبها أقل (كالسيارة للركوب فقط) .

٥. مستوى الدخل : كلما زاد الدخل تقل مرونة طلب السلع، والعكس بالعكس .

٦. الفترة الزمنية : كلما طالت الفترة الزمنية زادت مرونة طلب السلع، والعكس بالعكس .

*** أهمية حساب مرونة الطلب السعرية :**

الإيراد الكلي = السعر × الكمية

- في حالة الطلب عديم المرونة يزداد الإيراد الكلي بنفس زيادة السعر .
- في حالة الطلب غير المرن يزداد الإيراد الكلي مع زيادة السعر .
- في حالة الطلب متكافئ المرونة لا يتغير الإيراد الكلي مع تغير السعر .
- في حالة الطلب المرن ينخفض الإيراد الكلي مع زيادة السعر .
- في حالة الطلب لا نهائي المرونة ينخفض الإيراد الكلي إلى الصفر مع زيادة السعر .

العرض Supply

*** تعريف العرض :**

هو الكميات من السلعة أو الخدمة التي يكون المنتِجون مستعدون لبيعها فعلاً في السوق عند مختلف الأثمان .

*** القانون العام للعرض:**

هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعر السلعة نفسها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

*** الفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض:**

التغير في الكمية المعروضة هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى مع ثبات العوامل الأخرى .

التغير في العرض هو انتقال المنحنى بأكمله إلى اليمين أو اليسار بسبب العوامل المؤثرة الأخرى عدا سعر السلعة .

*** محددات العرض (العوامل المؤثرة في العرض) :**

١. سعر السلعة : العلاقة بينه وبين الكمية المعروضة من السلعة طردية .

٢. أسعار عناصر الإنتاج : العلاقة بينها وبين الكمية المعروضة من السلعة عكسية .

٣. أسعار السلع الأخرى : العلاقة بينها وبين الكمية المعروضة من السلعة عكسية (إذا كانت السلع الأخرى بديلة) وطردية (إذا كانت السلع الأخرى مكملة) .

٤. حالة الفن الإنتاجي : العلاقة بين التقدم التقني وبين الكمية المعروضة من السلعة طردية .

٥. توقعات الأسعار لدى المنتِجين : توقُّع ارتفاع أسعار سلعة ما يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها، والعكس بالعكس .

٦. الإعانات والضرائب : فرض الضرائب يقلل الكمية المعروضة من السلعة، ومنح الإعانات يزيد الكمية المعروضة من السلعة .

*** دالة العرض السعرية :**

هي العلاقة الرياضية التي توضح العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وبين ثمنها (سعرها)، وهي علاقة طردية كما يلي :

$Q_S = a + bp$ ، حيث أن : Qd الكمية المعروضة من سلعة، و p سعر السلعة، و a,b ثوابت، ونلاحظ أن : $b = \frac{Q_S - a}{p}$

*** تعريف مرونة العرض السعرية :**

هي درجة استجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها .

*** قانون مرونة العرض السعرية :**

$E_S = \frac{Q2-Q1}{P2-P1} \times \frac{P1}{Q1}$ ، حيث أن : Es مرونة العرض السعرية، و Q2-Q1 تغير الكمية، و P2-P1 تغير السعر، والناتج موجب دائماً لأن العلاقة طردية .

*** حالات مرونة العرض السعرية :**

١. طلب عديم المرونة : إذا كانت مرونة العرض السعرية تساوي صفر .

٢. طلب غير مرن : إذا كانت مرونة العرض السعرية أقل من واحد .

٣. طلب متكافئ المرونة : إذا كانت مرونة العرض السعرية تساوي واحد .

٤. طلب مرن : إذا كانت مرونة العرض السعرية أكبر من واحد .

٥. طلب لا نهائي المرونة (تام المرونة) : إذا كانت مرونة العرض السعرية تساوي ما لا نهاية .

*** العوامل المؤثرة في مرونة العرض السعرية (عوامل تؤدي إلى تغيير في نسبة العرض) :**

١. قابلية التخزين : السلعة القابلة للتخزين مرونة عرضها أكثر، والعكس بالعكس (كالخضروات) .

٢. قابلية النقل : السلعة القابلة للنقل مرونة عرضها أكثر، والعكس بالعكس .

٣. طبيعة العملية الإنتاجية : قلة التكلفة وتغيير عوامل الإنتاج وسهولة إحلال بعضها ببعض يزيد من مرونة عرض السلعة، والعكس بالعكس .

٤. التوقعات المستقبلية للأسعار : توقع استمرار ارتفاع الأسعار يزيد مرونة عرض السلعة، والعكس بالعكس .

٥. الفترة الزمنية : كلما طالت الفترة الزمنية زادت مرونة عرض السلع، والعكس بالعكس .

توازن السوق

*** فترات توازن السوق :**

أ) الأجل (المدى) القصير : يكون فيه حجم المشروع (كالأرض ورأس المال) ثابت، والعمل متغير، وفي هذه الفترة تغير المنشأة حجم الإنتاج (الكمية المعروضة) .

ب) الأجل (المدى) الطويل : تكون فيه جميع عناصر الإنتاج متغيرة (الأرض ورأس المال والعمل)، وفي هذه الفترة تغير المنشأة عناصر الإنتاج .

*** توازن السوق :**

هو الوضع أو الحالة التي تتساوى عندها الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند سعر معين (لا يوجد فيها اتجاه نحو التغيير) .

*** قيمة الفائض :**

قيمة الفائض = الكمية المعروضة Qs – الكمية المطلوبة Qd

فإذا كان الفائض موجب فإن الفائض هو فائض عرض، وإذا كان الفائض سالب فإن الفائض هو فائض طلب، وإذا كان الفائض صفر فإن السوق متوازن .

مثال : أوجد ثمن التوازن وكمية التوازن لدالتي الطلب والعرض أدناه :

دالة الطلب هي Qd=12-2P

دالة العرض هي Qs=-3+3P

الحل : عند توازن السوق يجب أن يكون الثمن متساوي لذلك نساوي الدالتين : 12-2P=-3+3P وبحل المعادلة نجد أن : P=3

الآن نعوض الثمن في أحد الدالتين لإيجاد كمية التوازن : Qd=12-2P=12-(2×3) وبحل المعادلة نجد أن : Qd=6

إذن، ثمن التوازن ٣ وكمية التوازن ٦ .

*** تغيرات وضع التوازن (حالات التغير في العرض والطلب) :**

١. تغير الطلب مع ثبات العرض : ينتقل منحنى الطلب لليمين، فيرتفع ثمن التوازن وكمية التوازن .

٢. تغير العرض مع ثبات الطلب : ينتقل منحنى العرض لليمين، فينخفض ثمن التوازن وترتفع كمية التوازن .

٣. تغير الطلب والعرض معاً : له ٤ حالات ..

أ) زيادة الطلب وزيادة العرض : ينتقل منحنى الطلب ومنحنى العرض لليمين، فترتفع كمية التوازن ويعتمد سعر التوازن على تغير الطلب والعرض.

ب) نقص الطلب ونقص العرض : ينتقل منحنى الطلب ومنحنى العرض لليسار، فتنخفض كمية التوازن ويعتمد سعر التوازن على تغير الطلب والعرض.

ج) زيادة الطلب ونقص العرض : ينتقل منحنى الطلب للمين ومنحنى العرض لليسار، فيرتفع سعر التوازن وتعتمد كمية التوازن على تغير الطلب والعرض.

د) نقص الطلب وزيادة العرض : ينتقل منحنى الطلب لليسار ومنحنى العرض لليمين، فينخفض سعر التوازن وتعتمد كمية التوازن على تغير الطلب والعرض.

سلوك المستهلك وتحليل المنفعة

*** توازن المستهلك :**

هو تحقيق المستهلك أقصى منفعة أو أكبر إشباع ممكن في حدود دخله .

*** الافتراض الأساسي في نظرية سلوك المستهلك :**

أن المستهلك رشيد (عقلاني)، أي أنه يشتري الأشياء التي يحتاجها بحكمة فينسق بين الأسعار المتاحة ويختار بين البدائل ويحقق أكبر إشباع ممكن حسب دخله.

*** أساليب (أو طرق) المنفعة :**

أ) طريقة المنفعة العددية (قديمة) : تفترض إمكانية قياس المنفعة (أو الإشباع) كمياً (أو عددياً)، وتستخدم فكرتين :

١. فكرة المنفعة الكلية TU : هي إجمالي وحدات المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدات معينة من السلعة .

٢. فكرة المنفعة الحدية MU : هي مقدار المنفعة التي تضيفها الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة .

- قانون : المنفعة الحدية = $\frac{\text{التغير في المنفعة الكلية من السلعة}}{\text{التغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة}}$ ، أي : $MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU2-TU1}{Q2-Q1}$

- قانون تناقص المنفعة الحدية : زيادة استهلاك وحدات إضافية من السلعة يؤدي إلى تناقص المنفعة الحدية حتى تعادل الصفر عند التشبع .

- العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية : عند التشبع تكون المنفعة الكلية في أعلى مستوى لها وتكون المنفعة الحدية صفر، وتتزايد المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية موجبة، وتتناقص المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية سالبة .

- يواجه المستهلك قيدين عند سعيه لتعظيم منفعته :

١. أن تكون السلعة بالمجان : حيث إذا قام المستهلك بزيادة استهلاكه للسلعة فإن المنفعة الكلية تتناقص، وإذا قام بتقليل استهلاكه للسلعة فإن المنفعة تتزايد قبل تعظيمها إلى أقصى إشباع (توازن المستهلك) .

٢. أن تكون السلعة لها سعر سائد في السوق : حيث يشتري المستهلك السلعة التي تعطيه المنفعة الأقصى ولن يتوقف عن استهلاكها حتى تصبح منفعة ثمنها مساوية لمنفعة آخر وحدة يشتريها منها وهنا يصل إلى تعظيم المنفعة (أقصى إشباع أو توازن المستهلك) .

- يواجه المستهلك قيدين عند شراءه للسلعة ودفعه ثمناً لها :

١. الدخل : حيث لا يستطيع المستهلك أن يشتري سلعة أعلى من الدخل .

٢. الأسعار : حيث لا يستطيع المستهلك أن يغير الأسعار .

- شروط توازن المستهلك في حالة دفع المستهلك جميع دخله على شراء أو استهلاك سلعة واحدة :

منفعة الريال الواحد = $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمن السلعة}} = \frac{MU}{P}$

- شروط توازن المستهلك في حالة دفع المستهلك جميع دخله على شراء أو استهلاك سلعتين :

$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الأولى}}{\text{ثمن السلعة الأولى}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية}}{\text{ثمن السلعة الثانية}}$ ، أي أن : $\frac{\text{MUy}}{Py} = \frac{\text{MUx}}{Px}$

وبالتالي نجد أن تساوت منفعة الريال الواحد للسلعتين يتحقق توازن المستهلك، ولكن يوجد شرط آخر هو دخل المستهلك محدد وثابت وسينفقه بالكامل على السلعتين، ولإيجاده نستخدم معادلة قيد الميزانية (معادلة خط الدخل) :

$I = Px.X + Py.Y$ ، أي أن : دخل المستهلك = ثمن السلعة الأولى × الكمية المستهلكة منها + ثمن السلعة الثانية × الكمية المستهلكة منها

ب) طريقة المنفعة الترتيبية (حديثة) : تفترض استحالة قياس المنفعة (أو الإشباع) كمياً (أو عددياً)، وتقوم على ترتيب تفضيلات المستهلك، وتستخدم فكرة منحنيات السواء كوسيلة لتحليل المنفعة الترتيبية .

- افتراضات صحة سلوك المستهلك عندما نستخدم المنفعة الترتيبية :

١. أن المستهلك رشيد ويسعى لتعظيم منفعته .

٢. المقدرة على ترتيب تفضيلات المستهلك (لذلك نستبعد الأطفال) .

٣. فرضية الانتقال التعدي (أي مثلاً إذا كانت A أفضل من B، وكانت B أفضل من C، فإن A أفضل من C) .

٤. فرضية الاستزادة خير أو الأكثر أفضل من الأقل (لا تكون الاستزادة بخير إذا وصل المستهلك لنقطة التشبع، أو مع السلع الضارة) .

- فكرة منحنيات السواء :

سميت بذلك لأن أي نقطة في منحنى السواء تعطي نفس مستوى الإشباع .

- تعريف منحنى السواء :

هو المنحنى الذي يربط بين توليفات مختلفة من السلعتين X و Y وجميع النقاط على المنحنى تعطي نفس المستوى من المنفعة (الإشباع) .

- خصائص منحنيات السواء :

١. عددها لا نهائي : المنحنى الأعلى يعطي منفعة أكبر، ووجود أكثر من منحنى سواء على نفس الرسمة يجعل اسمها (خريطة السواء) .

٢. لا تتقاطع أبداً : ما دمنا نفترض ثبات ذوق المستهلك .

٣. ميلها سالب (تنحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين) : أي أن زيادة استهلاك السلعة الأولى على نفس منحنى السواء يتطلب نقص استهلالك السلعة الثانية .

ويمكن إيجاد القيمة المطلقة لميل منحنى السواء (أو معدل الإحلال الحدي للسلعة X محل السلعة Y ورمزه MRSxy) بالقانون التالي :

$$MRSxy = -\frac{\Delta Y}{\Delta X} = -\frac{Y2-Y1}{X2-X1}$$

٤. محدبة تجاه نقطة الأصل أو مقعرة إلى الأعلى : أي أن توفر السلعة يقلل من أهميتها ومن منفعتها الحدية، وندرة السلعة يزيد من أهميتها ومن منفعتها الحدية .

- العلاقة بين المنافع الحدية ومعدل الإحلال الحدي :

في منحنى السواء، تكون المنفعة المضحى بها نتيجة لتخفيض استهلاك السلعة Y مساوية للمنفعة المكتسبة نتيجة زيادة استهلاك السلعة X ، وبالقانون:

$$MRSxy = -\frac{\Delta Y}{\Delta X} = -\frac{Y2-Y1}{X2-X1} = \frac{MUx}{MUy}$$

- خط الدخل (أو قيد الميزانية) :

هو الخط الذي تمثل كل نقطة عليه توليفة معينة من سلعتين يمكن شرائهما بالثمن السائد في السوق وبحدود الدخل الثابت، بالقانون التالي :

$I = Px.X + Py.Y$ ، أي أن : دخل المستهلك = ثمن السلعة الأولى × الكمية المستهلكة منها + ثمن السلعة الثانية × الكمية المستهلكة منها

- الفرق بين منحنى السواء وخط الدخل (أو قيد الميزانية) :

منحنى السواء يربط بين توليفات من سلعتين X و Y تعطيان نفس مستوى المنفعة، أما خط الدخل فهو يربط بين توليفات من سلعتين X و Y يستطيع المستهلك شرائهما عند دخل معين وسعر معين سائد في السوق .

- توازن المستهلك باستخدام فكرة منحنيات السواء :

يتحقق توازن المستهلك عند النقطة التي يلامس فيها خط الدخل أعلى منحنى سواء ممكن، وعندها يتساوى معدل الإحلال MRSxy مع النسبة بين سعري السلعتين، أي أن :

$$MRSxy = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MUx}{MUy} = \frac{Px}{Py}$$

- اشتقاق منحنى الطلب من منحنيات السواء وخطوط الدخل باستخدام تحليل المنفعة الترتيبية :

عند ارتفاع سعر السلعة X ينتقل خط الدخل بشكل غير متوازٍ إلى اليسار مع ثبات الدخل وسعر السلعة Y، وينتج من ذلك نقاط توازن جديدة عند تلامس خطوط الدخل مع منحنيات السواء، وعند وصل نقاط التوازن نحصل على منحنى الطلب .

- تعريف منحنى الاستهلاك السعري PCC :

هو المنحنى الذي يربط التوليفات التوازنية المختلفة من السلعتين X و Y التي يختارها المستهلك عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع ثبات الدخل .

- تعريف منحنى الاستهلاك الدخلي ICC :

هو المنحنى الذي يربط التوليفات التوازنية المختلفة من السلعتين Xو Y التي يختارها المستهلك عندما يتغير الدخل مع ثبات أسعار السلعتين .

- منحنى طلب السوق (منحنى الطلب الإجمالي على السلعة) :

هو التجميع الأفقي لمنحنيات طلب الأفراد عند كل سعر .

الإنتاج

*** الهدف من دراسة سلوك المنتج :**

الوصول إلى منحنى عرض المنتج .

*** مفهوم الإنتاج (المخرجات) :**

هو عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها .

*** عناصر الإنتاج (أو مدخلات الإنتاج أو الموارد الاقتصادية) :**

١. الأرض (الموارد الطبيعية) : معناها الضيق (التربة)، ومعناها الاقتصادي (جميع الموارد المستمدة من الطبيعة كالمعادن والمناجم والمياه والنفط وغيرها) .

٢. العمل (الموارد البشرية) : هو ذلك الجهد أو النشاط الإنساني (الجسدي أو الذهني) الموجه الموجه نحو الإنتاج، وهو الذي يشغل الآلات ويصلحها .

٣. رأس المال (الموارد الرأسمالية) : هو الذي ينتجه الإنسان ليساعده في العملية الإنتاجية (كالآلات والمعدات والتسهيلات والسلع)، فبعض الثروة يستعمل كأصل رأسمالي وبالتالي فإن كل رأس مال ثروة ولكن ليست كل ثروة رأس ما لأن الثروة أشمل، ولرأس المال تقسيمات :

أ) رأس المال النقدي (هو النقود) ورأس المال الحقيقي أو العيني (هو الآلات والمعدات والمباني ونحوها) .

ب) رأس المال الإنتاجي (هو تحوُّل المال النقدي إلى مال حقيقي أو عيني) ورأس المال الإيرادي (هو الأسهم والسندات الصادرة من الشركة أو الدولة) .

ج) رأس المال الخاص (هو مجموعة رؤوس أموال مملوكة لمنشأة إنتاجية) ورأس المال المقترض (هو رؤوس أموال مقترضة لاستكمال مشروع) .

د) رأس المال الأصلي (هو الأموال التي ساهمت في تكوين المشروع) ورأس المال المكتسب (هو الأرباح المضافة إلى رأس المال الأصلي) .

هـ) رأس المال الثابت (هو الآلات المستخدمة زمناً طويلاً) ورأس المال المتداول (هو سلع غير تامة الصنع ويستوفى الغرض منها باستخدامها) .

٤. التنظيم : هو ما يقوم به فرد أو مجموعة لتأليف ومزج عناصر الإنتاج واستخدامها كمدخلات في العملية الإنتاجية لمخرجات معينة، ويتحملوا المخاطر .

*** المنظم :**

هو الذي يقوم بتنظيم عملية الإنتاج، أي أنه المدير الذي يوزع المهام والمسؤوليات بين الموظفين .

*** الأجل القصير:**

هو المدة التي لا تستطيع فيها المنشأة تغيير حجم المشروع فتبقى عناصر الإنتاج ثابتة مع تغير العمل، وتكاليفه ثابتة ومتغيرة .

*** الأجل الطويل :**

هو المدة التي تستطيع فيها المنشأة تغيير حجم المشروع فتتغير جميع عناصر الإنتاج فتتغير التكاليف .

*** افتراضات نظرية الإنتاج في الأجل القصير:**

١. محدودية عناصر الإنتاج عدا العمل .

٢. تجانس عناصر الإنتاج (وهذا افتراض غير واقعي والغرض منه تسهيل التحليل) .

٣. ثبات التقنية المستخدمة (الأسلوب الإنتاجي) .

٤. غياب أثر العوامل الطارئة المؤثرة على الإنتاج (أي يتم الإنتاج في ظروف عادية) .

*** قانون تناقص الغلة (تناقص الإنتاجية الحدية للعمل) :**

إذا كان هناك عنصرين من عناصر الإنتاج، أحدهم ثابت والآخر متغير، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدات متتالية يؤدي بعد حد معين إلى تناقص الناتج الحدي (أي أن العنصر المتغير المضاف يسهم في زيادة الإنتاج بمقدار أقل ممن سبقه) .

*** أنواع الإنتاج :**

١. الإنتاج (الناتج) الكلي Q : هو إجمالي الكميات التي تنتج باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج وفي ظل مستوى معين من التقنية .

٢. الإنتاج (الناتج) الحدي للعمل MPL : هو مقدار ما يضيفه العنصر الإنتاجي الأخير (أو العامل الأخير) للإنتاج .

$MPL = \frac{\Delta Q}{\Delta L} = \frac{Q2-Q1}{L2-L1}$ ، حيث أن : ΔQ التغير في الإنتاج الكلي، ΔL التغير في الوحدات المستخدمة من عنصر العمل .

٣. الإنتاج (الناتج) المتوسط للعمل APL : هو مقدار ما ينتجه العنصر الإنتاج الواحد (أو العامل الواحد) للإنتاج .

$APL = \frac{Q}{L}$ ، حيث أن : Q الإنتاج الكلي، L الوحدات المستخدمة من عنصر العمل .

*** مراحل الإنتاج (قانون الغلة) :**

١. مرحلة الإنتاج الأولى هي تزايد الغلة (تزايد الإنتاج الكلي بمعدل متزايد) : يحدث لوجود تخصص وتقسيم العنصر المتغير (العمل) بين العمال ووجود طاقة إنتاجية للعنصر الثابت لَم تُستَغَل، وبالتالي يتسبب العامل المضاف في زيادة الإنتاج بمقدار أكبر ممن سبقه . ومن خصائص هذه المرحلة :

- يتزايد الإنتاج الكلي بمعدل متزايد .
- يتزايد الإنتاج الحدي إلى أن يصل إلى أقصى قيمة ثم يتناقص .
- يتزايد الإنتاج المتوسط .
- مرحلة غير اقتصادية، ومن الخطأ التوقف عن الإنتاج .

٢. مرحلة الإنتاج الثانية هي تناقص الغلة (تزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص) : يحدث لتزاحم العنصر المتغير (العمل) على العنصر الثابت (الأرض)، وبالتالي يتسبب العامل المضاف في زيادة الإنتاج بمقدار أقل ممن سبقه . ومن خصائص هذه المرحلة :

- يتزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له، ويكون الإنتاج الحدي عند هذه القيمة صفراً .
- يتناقص الإنتاج الحدي إلى أن يصل إلى الصفر .
- يتزايد الإنتاج المتوسط إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له ثم يبدأ بالتناقص .
- يتقاطع (يتساوى) منحنى الإنتاج المتوسط عند أقصى قيمة له مع منحنى الإنتاج الحدي .
- مرحلة اقتصادية ورشيدة، وهي أفضل مرحلة لأن الإنتاج المتوسط يكون عند أقصى قيمة له فيها .

٣. مرحلة الإنتاج الثالثة هي الغلة السالبة (تناقص الإنتاج الكلي إذا كان الإنتاج الحدي بالسالب) : أي أن العامل المضاف يتسبب في تناقص الإنتاج . ومن خصائص هذه المرحلة :

- يتناقص الإنتاج الكلي .
- يتناقص الإنتاج الحدي ويصبح سالباً .
- يتناقص الإنتاج المتوسط .
- مرحلة غير اقتصادية وغير رشيدة .

*** سبب حدوث تزايد وتناقص الغلة :**

السبب هو أننا في الأجل القصير، حيث يبقى على الأقل عنصر إنتاجي واحد ثابت (كالأرض) .

*** العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط :**

١. عندما يتزايد الإنتاج الحدي يكون أعلى من الإنتاج المتوسط .

٢. عندما يصل الإنتاج المتوسط إلى أعلى قيمة له فإنه يتساوى مع الإنتاج الحدي .

٣. عندما يتناقص الإنتاج الحدي يكون أقل من الإنتاج المتوسط .

٤. الإنتاج الحدي يبدأ بالتناقص قبل الإنتاج المتوسط .

*** العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج الكلي :**

١. عندما يكون الإنتاج الحدي موجباً (متزايداً) فإن الإنتاج الكلي يتزايد .

٢. عندما يكون الإنتاج الحدي متناقصاً لكنه مازال موجباً فإن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص .

٣. عندما يكون الإنتاج الحدي صفراً فإن الإنتاج الكلي يكون في أعلى مستوى له .

٤. عندما يكون الإنتاج الحدي سالباً فإن الإنتاج الكلي يتناقص .

التكاليف

*** تكاليف الإنتاج في المدى القصير:**

هي تكاليف عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج، كالأيدي العاملة ورأس المال إذا كان مقترَضاً .

*** لماذا تهتم المنشأة بدراسة تكاليفها وتقارنها بإيراداتها ؟ ما هي أهداف تلك الدراسة ؟**

١. التعرف على مركزها المالي من حيث الأرباح والخسائر ومعرفة الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج .

٢. إنتاج كمية معينة من الإنتاج بأقل قدر ممكن من التكاليف .

*** مقارنة بين تكاليف الإنتاج في المدى القصيروتكاليف الإنتاج في المدى الطويل :**

في الأجل القصير توجد تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، أما في الأجل الطويل جميع التكاليف متغيرة .

*** أنواع التكاليف المختلفة وكيفية رسم المنحنيات الخاصة بها :**

١. تكلفة الفرصة البديلة : هي تكلفة الاستخدامات البديلة لعناصر الإنتاج المستخدمة في المشروع .

٢. التكاليف النقدية الصريحة المحاسبية : هي المدفوعات التي تتحملها المنشأة وترد بصراحة ووضوح في دفتر الحسابات كشراء أرض أو محل تجاري .

٣. التكاليف الضمنية الاقتصادية : هي المدفوعات التي تتحملها المنشأة ولكن لا ترد صراحة في دفتر الحسابات، ولكن تدخل ضمن صافي الأرباح كزيادة سعر أرض مشتراة، ويمكن حسابها بالقانون التالي : التكاليف الاقتصادية = تكلفة الفرصة البديلة + التكاليف النقدية الصريحة المحاسبية

٤. التكاليف الثابتة والمتغيرة : تكاليف الأجل الطويل كلها متغيرة، أما تكاليف الأجل القصير فهي تنقسم إلى ..

أ) التكاليف الثابتة FC : هي تكاليف عناصر الإنتاج الثابتة، ويظل مبلغها الكلي ثابتاً في الأجل القصير بغض النظر عن حجم الإنتاج .

- عند الرسم يمثل بخط أفقي .
- خصائصها (لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج+ستدفعها المنشأة سواءً تنتج أو لا تنتج)، وليس لها قانون لأنها رقم ثابت لا يتغير .

ب) التكاليف المتغيرة VC : هي تكاليف عناصر الإنتاج المتغيرة، ويتغير مبلغها الكلي مع كل تغير في حجم الإنتاج، ويمكن إيجادها بالقانون التالي :

VC=W.L ، حيث VC التكاليف المتغيرة، W كلفة العنصر الإنتاجي المتغير الواحد، L عدد العناصر الإنتاجية المتغيرة

- عند الرسم يمثل بمنحنى يبدأ من نقطة الصفر .
- خصائصها (تزيد مع زيادة الإنتاج+تبدأ من نقطة الصفر) .

ج) التكاليف الكلية TC : هي إجمالي التكاليف الثابتة والمتغيرة لإنتاج كمية معينة من السلعة، ويمكن إيجادها بالقانون التالي : TC=FC+VC

- عند الرسم يمثل بمنحنى يبدأ من نقطة التقاء التكاليف الثابتة مع المحور العمودي .

٥. التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية : وتنقسم إلى ..

أ) متوسط التكاليف الثابتة AFC : هو ناتج قسمة التكاليف الثابتة على حجم الإنتاج، وهي تتناقص مع تزايد الوحدات المنتجة .

وقانونه : $AFC = \frac{FC}{Q}$

ب) متوسط التكاليف المتغيرة AVC : هو ناتج قسمة التكاليف المتغيرة على حجم الإنتاج .

وقانونه : $AVC = \frac{VC}{Q}$

ج) متوسط التكاليف الكلية ATC : هو ناتج قسمة التكاليف الكلية على الوحدات المنتجة (الإنتاج الكلي) .

وقانونه : $ATC = \frac{TC}{Q} = AFC + AVC$

د) التكاليف الحدية MC : هي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة (نتيجة لإضافة وحدة إضافية واحدة) .

وقانونها في الأجل القصير : $MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC2-VC1}{Q2-Q1}$

وقانونها في الأجل الطويل : $MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{TC2-TC1}{Q2-Q1}$ لعدم وجود تكاليف متغيرة .

*** خصائص منحنيات التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية :**

١. منحنى متوسط التكاليف المتغيرة يقترب من منحنى متوسط التكاليف الكلية مع تزايد الإنتاج .

٢. منحنى متوسط التكاليف الثابتة يتناقص مع تزايد الإنتاج .

٣. التكاليف الحدية تبدأ في التزايد قبل متوسط التكاليف المتغيرة .

٤. منحنى متوسط التكاليف المتغيرة ومنحنى متوسط التكاليف الكلية يبدآن بالتناقص إلى يصلا إلى نهايتهما الصغرى ثم يبدآن بالتزايد .

*** العلاقة بين التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية :**

١. عندما تتناقص التكاليف الحدية، فإن متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الكلية تتناقصان .

٢. عندما تتزايد التكاليف الحدية، فإن متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الكلية تتزايدان .

٣. تتناقص متوسط التكاليف الثابتة عندما يتزايد الإنتاج .

٤. منحنى التكاليف الحدية يقطع منحنى متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الكلية عند أدنى قيمة لهما، كما يلي :

- نقطة التعادل : هي التي يقطع عندها منحنى التكلفة الحدية منحنى متوسط التكاليف الكلية عند قيمته الأدنى .
- نقطة الإغلاق : هي التي يقطع عندها منحنى التكلفة الحدية منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عند قيمته الأدنى .

٥. منحنى متوسط التكاليف المتغيرة يصل إلى أدنى قيمة له قبل وصول منحنى متوسط التكاليف الكلية إلى أدنى قيمة له، لأن منحنى متوسط التكاليف الثابتة يستمر في سحب منحنى متوسط التكاليف الكلية إلى أدنى .

*** العلاقة بين التكلفة الحدية والإنتاج الحدي (عكسية) :**

عند دمج التكاليف المتغيرة (VC=W.L) مع التكاليف الحدية ($MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q}$) نجد أن : $MC = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{\Delta (W.L)}{\Delta Q} = \frac{W}{MPL}$ ومنه نستنتج :

١. عندما يتزايد الإنتاج الحدي، تتناقص التكلفة الحدية .

٢. عندما يتناقص الإنتاج الحدي، تتزايد الكلفة الحدية .

٣. عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أعلى قيمة له، فإن التكلفة الحدية تصل إلى أدنى قيمة لها .

*** العلاقة بين متوسط التكاليف المتغيرة والإنتاج المتوسط (عكسية) :**

عند دمج التكاليف المتغيرة (VC=W.L) مع متوسط التكاليف المتغيرة ($AVC = \frac{VC}{Q}$) نجد أن : $AVC = \frac{VC}{Q} = \frac{W.L}{Q} = \frac{W}{APL}$ ومنه نستنتج :

١. عندما يتزايد الإنتاج المتوسط، يتناقص متوسط التكاليف المتغيرة .

٢. عندما يتناقص الإنتاج المتوسط، يتزايد متوسط التكاليف المتغيرة .

٣. عندما يصل الإنتاج المتوسط إلى أعلى قيمة له، فإن متوسط التكاليف المتغيرة يصل إلى أدنى قيمة له .

*** غلة الحجم :**

هي من خصائص الأجل الطويل .

*** حالات غلة الحجم :**

١. ثبات غلة الحجم : وهي الحالة التي يزيد فيها حجم الإنتاج بنفس زيادة عناصر الإنتاج .

٢. تزايد غلة الحجم : وهي الحالة التي يزيد فيها حجم الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة عناصر الإنتاج .

٣. تناقص غلة الحجم : وهي الحالة التي يزيد فيها حجم الإنتاج بنسبة أقل من زيادة عناصر الإنتاج .

*** إيرادات الإنتاج :**

هي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة بيع منتجاته في السوق .

*** مقاييس الإيرادات :**

١. الإيراد الكلي TR : هو إجمالي المبالغ التي يكسبه المشروع لبيعة عدد معين من الوحدات المنتَجة، وقانونه : TR=P.Q حيث : P ثمن الوحدة، Q الكمية المنتجة

٢. الإيراد المتوسط AR : هو نصيب الوحدة المنتجة من الإيرادات ويساوي دائماً الثمن، وقانونه : $AR = \frac{TR}{Q} = \frac{P.Q}{Q} = P$

٣. الإيراد الحدي MR : هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناتج عن تغير كمية الوحدات المنتجة بوحدة واحدة، وقانونه : $MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$

*** مقارنة بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية :**

π = TR-TC ، أي أن : الأرباح = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية

فنلاحظ :

١. إذا كانت الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية، فإن ذلك يعني وجود أرباح .

٢. إذا كانت الإيرادات الكلية أصغر من التكاليف الكلية، فإن ذلك يعني وجود خسائر .

٣. إذا كانت الإيرادات الكلية تساوي التكاليف الكلية، فإن ذلك يعني عدم وجود أرباح أو خسائر .

* يتحقق توازن المنتج أو المنشأة أو المشروع (أي يتم تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر) عندما :

١. التكاليف الحدية = الإيرادات الكلية .

٢. التكلفة الحدية في حالة تزايد .

٣. السعر أكبر أو على أقل تقدير يساوي متوسط التكلفة المتغيرة .

سوق المنافسة الكاملة (التامة)

*** توازن المنتِج (أو المنشأة أو المشروع) في الأجل القصير في ظل المنافسة الكاملة (التامة) :**

منحنى الطلب عبارة عن خط مستقيم يوازي المحور الأفقي، أي أن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة تكون متلقية (أخذة للسعر) .

ونلاحظ أن : الثمن P = الإيراد الحدي MR = الإيراد المتوسط AR ، وذلك لأن الإيراد الكلي يزيد بمعدل ثابت .

*** منحنى عرض المنشأة (أو المشروع) في الأجل القصير في ظل المنافسة الكاملة (التامة) :**

هو منحنى التكلفة الحدية MC من نقطة الإغلاق فأعلى .

*** نقطة الإغلاق في ظل المنافسة الكاملة (التامة) :**

هي النقطة التي يتقاطع عندها منحنى التكلفة الحدية مع أقل قيمة لمنحنى متوسط التكاليف المتغيرة .

*** توازن المنتِج أو المنشأة أو المشروع (أي تعظيم الأرباح أو تقليل الخسائر) يتحقق عندما تكون (هذه شروط توازن المنتِج أو المنشأة أو المشروع) :**

١. التكلفة الحدية = الإيراد الحدي، وبالتالي فإن التكلفة الحدية = السعر .

٢. التكلفة الحدية في حالة تزايد .

٣. السعر أكبر أو على أقل تقدير يساوي متوسط التكاليف المتغيرة .

*** قرار التوقف عن الإنتاج في الأجل القصير في ظل المنافسة الكاملة (التامة) :**

أ) إذا كان سعر البيع أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة فإن الأفضل هو الاستمرار في الإنتاج، لأن زيادة الإنتاج سيخفض متوسط التكاليف الكلية .

ب) إذا كان سعر البيع أقل من متوسط التكاليف المتغيرة فإن الأفضل هو التوقف عن الإنتاج، لعدم تمكن المنشأة من تغطية التكاليف المتغيرة .

*** المقارنة بين الأجل القصير والأجل الطويل :**

الأجل القصير	الأجل الطويل
تكاليف ثابتة + تكاليف متغيرة	تكاليف متغيرة فقط
متوسط التكاليف الكلية هو إجمالي متوسطي التكاليف الثابتة والمتغيرة	متوسط التكاليف الكلية هو نفسه متوسط التكاليف المتغيرة
يمكن للمنشأة تحمل خسائر بشرط أن تكون أقل من التكاليف الثابتة	لا يمكن للمنشأة تحمل أي خسائر

سوق الاحتكار التام (المطلق)

*** أسباب حدوث الاحتكار التام (المطلق) :**

١. حقوق الامتياز : أن تُعطى شركة امتياز إنتاج سلعة ما (كشركة الكهرباء) .

٢. براءة الاختراع : حيث لا يحق لغير المخترع إنتاج اختراعه .

٣. الاحتكار الطبيعي : حيث ينخفض متوسط التكاليف للمشروع مع التوسع في الإنتاج .

٤. نظام كارتل : هو تكتل وتجمع عدة منشآت لتبني قرار توحيد الإنتاج والأسعار .

٥. امتلاك جهة أحد المواد الخام الضرورية في إنتاج السلعة المحتَكَرة .

٦. العلامات المميزة التي تحدد وكلاء وحيدين في استيراد السلعة، فيحتكر الوكيل هذه السلعة .

*** من خصائص سوق الاحتكار التام :**

١. منحنى طلب المنتج المحتكر هو نفسه منحنى طلب السوق .

٢. الإيراد الحدي أقل من السعر .

*** العلاقة بين الإيراد الحدي والمرونة (عكسية) :**

١. عندما يكون الطلب مرناً، فإن الإيراد الحدي يكون موجباً، فيتزايد الإيراد الكلي .

٢. عندما يكون الطلب غير مرناً، فإن الإيراد الحدي يكون سالباً، فيتناقص الإيراد الكلي .

٣. عندما يكون الطلب متكافئ المرونة، فإن الإيراد الحدي يساوي الصفر، فيثبت الإيراد الكلي .

٤. عندما يكون الطلب تام المرونة (لا نهائي المرونة)، فإن الإيراد الحدي يساوي السعر .

*** توازن المنتِج أو المنشأة المحتكر:**

أ) إذا كان الإيراد المتوسط أكبر من متوسط التكاليف الكلية فإن المنشأة تحقق ربح غير عادي .

ب) إذا كان الإيراد المتوسط يساوي متوسط التكاليف الكلية فإن المنشأة تحقق ربح عادي .

ج) إذا كان الإيراد المتوسط أقل من متوسط التكاليف الكلية فإن المنشأة تحقق خسارة .

*** الفرق بين المنافسة الكاملة والاحتكار التام :**

في المنافسة الكاملة : يكون الإيراد الحدي مساوياً للإيراد المتوسط ومساوياً للسعر (MR=AR=P) .

في الاحتكار التام : يكون الإيراد الحدي أقل من الإيراد المتوسط المساوي للسعر (MR<AR=P) .

القوانين

دالة الطلب السعرية Q_d	$Q_d = a - bp$ $b = \frac{Q_d - a}{p}$
مرونة الطلب السعرية E_p	$E_p = \frac{\Delta Q}{\Delta P} = \frac{Q2-Q1}{P2-P1} \times \frac{P1}{Q1}$
دالة العرض السعرية Q_s	$Q_s = a + bp$ $b = \frac{Q_s - a}{p}$
مرونة العرض السعرية E_s	$E_s = \frac{Q2-Q1}{P2-P1} \times \frac{P1}{Q1}$
قيمة الفائض	قيمة الفائض = الكمية المعروضة Qs – الكمية المطلوبة Qd
المنفعة الحدية MU	$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU2-TU1}{Q2-Q1}$
توازن المستهلك عند استهلاكه سلعة واحدة	منفعة الريال الواحد = $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمن السلعة}} = \frac{MU}{P}$
توازن المستهلك عند استهلاكه سلعتين x,y	$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الأولى}}{\text{ثمن السلعة الأولى}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية}}{\text{ثمن السلعة الثانية}}$ ، أي أن : $\frac{\text{MUy}}{Py} = \frac{\text{MUx}}{Px}$
معادلة قيد الميزانية (معادلة خط الدخل) I	I = Px.X + Py.Y دخل المستهلك = ثمن السلعة الأولى × الكمية المستهلكة منها + ثمن السلعة الثانية × الكمية المستهلكة منها
توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء $MRSxy$	$MRSxy = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MUx}{MUy} = \frac{Px}{Py}$
الإنتاج (الناتج) الكلي Q	هو إجمالي عناصر الإنتاج، وليس له قانون، ويُعطى في السؤال غالباً .
الإنتاج (الناتج) الحدي MPL	$MPL = \frac{\Delta Q}{\Delta L} = \frac{Q2-Q1}{L2-L1}$
الإنتاج (الناتج) المتوسط APL	$APL = \frac{Q}{L}$
التكاليف الثابتة FC	ليس له قانون، ويُعطَى رقم في السؤال، ويتم تكراره مع كل وِحدة .
التكاليف المتغيرة VC	VC=TC-FC وتكون صفر إذا كان الإنتاج Q صفر .
التكاليف الكلية TC	TC=FC+VC
متوسط التكاليف الثابتة AFC	$AFC = \frac{FC}{Q}$
متوسط التكاليف المتغيرة AVC	$AVC = \frac{VC}{Q}$
متوسط التكاليف الكلية ATC	$ATC = \frac{TC}{Q} = AFC + AVC$
التكاليف الحدية MC	الأجل القصير: $MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{\Delta VC}{\Delta Q} = \frac{VC2-VC1}{Q2-Q1}$ الأجل الطويل: $MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \frac{TC2-TC1}{Q2-Q1}$
الإيراد الكلي TR	TR=P.Q
الإيراد المتوسط AR	$AR = \frac{TR}{Q} = \frac{P.Q}{Q} = P$
الإيراد الحدي MR	$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$
الأرباح π	π = TR-TC أي أن : الأرباح = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية